ابن سلمان يضغط بالمال السياسي للإبقاء على قمع المعارضة

كشفت وثائق سرية عن تعرّض رئيس الحكومة البريطانية السابق ووزير الخارجية الحالي، ديفيد كاميرون، لضغوط مادية من ابن سلمان للعمل على إحباط الدعوى التي رفعها الناشط الحقوقي المقيم في بريطانيا غانم الدوسري ضد "السعودية" الذي يتهمها بالتجسس عليه. الوثائق تكشف عن تهديد "السعودية" بإفشال استثماراتها في بريطانيا البالغ قيمتها 100 مليار جنيه استرليني، وهي وثائق حكومية بريطانية حصلت عليها صحيفة الغارديان، تُظهر أن كاميرون طلب من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية اقتراح خيارات بعد التدخل الاستثنائي من قبل محمد بن سلمان بشأن القضية التي رفعها الدوسري. وأكد باحثون في مختبر Lab Citizen بجامعة تورنتو، وهم من بين الخبراء الرائدين عالميا في تتبع المراقبة الرقمية للمعارضين والصحفيين وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني، استهداف هاتف الدوسري واختراقه من قبل شبكة مرتبطة على الأرجح بالسعودية. ابن سلمان نقل تنبيهه –الذي لا يرقى حد التهديد- إلى كاميرون على هامش اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عُقد في الرياض في أواخر أبريل/نيسان. ووفقا للوثائق السرية، فقد جاءت جهود الضغط التي قام بها ابن سلمان في أعقاب ضغوط سابقة من جانب وزراء سعوديين كبار، بناء على أوامره، والذين حذروا من أن هذه القضية قد يكون لها "تداعيات على الاستثمارات السعودية الحالية والمستقبلية في المملكة المتحدة والتي قيل لنا إنها تزيد عن 100 مليار جنيه إسترليني"، وفقا لملخص أعده مسؤولون بريطانيون. سبق أن رفضت محكمة الاستئناف البريطانية دعوى تقدم بها محامون سعوديون بهدف منع استمرار القضية. وكانت المحكمة العليا قد قضت في عام 2022 بإمكانية المضي قدماً في القضية على الرغم من مزاعم السعودية بحصانة الدولة، بعد أن فشلت في دفع 210 آلاف

جنيه إسترليني كضمان لتكاليف الدوسري. وقال الدوسري إنه "من غير المقبول أن يعتقد محمد بن سلمان أنه يستطيع التلاعب بالحكومة البريطانية للتدخل في قضيتي القانونية.. إن طلبه الأخير للمملكة المتحدة لاتخاذ إجراء ضد قضيتي يؤكد اعتقاده بأن الأنظمة القضائية في جميع أنحاء العالم يمكن التعامل معها مثل السعودية – حيث لم تكن المحاكم مستقلة أبدًا وتخدم فقط لتعزيز أجندته الشخصية". وأضاف أن ابن سلمان "يحاول الضغط على المملكة المتحدة لتقويض نظامها القانوني. وهذه المحاولة الصارخة لتسليح الثروة السعودية ليست مجرد هجوم على العدالة بالنسبة لي، بل على استقلال القضاء في المملكة المتحدة". وتنقل الوثائق وصف مسؤولين بريطانيين، لم يتم ذكر أسمائهم في السجلات العامة، حكم المحكمة العليا لعام 2022 بأنه يحتوي على "رأي قانوني جديد إلى حد ما" في استنتاج القاضي بأن جزءًا فقط من الأذى الذي لحق بالدوسري كان لابد أن يحدث في المملكة المتحدة. وأشاروا: "نحن نستكشف ما إذا كان هناك أي احتمال بأن تسعى حكومة المملكة المتحدة إلى الطعن في هذا التفسير في المحكمة". وأشار المسؤولون البريطانيون إلى "أن السعوديين يشعرون بالقلق من أن الحكم التحيزي في هذه القضية قد يتعارض مع مبدأ الحصانة السيادية، الأمر الذي قد يكون له بدوره آثار على أصول الدولة". ما تؤشر إليه هذه الوثائق غير المنشورة هو أن محمد بن سلمان يستخدم المال السياسي في استغلال الحماية القانونية الممنوحة للـ"زعماء" في المحاكم في جميع أنحاء العالم للهروب من المساءلة القانونية عن أعمال القمع العابرة للحدود الوطنية التي تقوم بها "السعودية". خلال أكتوبر الماضي، قضت محكمة بريطانية بمنح الإذن للمعارض السياسي يحيى العسيري، الذي يُقيم في بريطانيا، في رفع دعوى قضائية ضد نظام آل سعود بتهمة استخدام برامج تجسس ضده بين عامي 2018 و2020. وهو الأمر الذي تطلّب من المحكمة إثبات أن عسيري لديه قضية قابلة للمناقشة. وسمح قرار المحكمة العليا لعسيري برفع دعوى قضائية ضد "السعودية" من خلال القنوات الدبلوماسية في بريطانيا. وكان قد رفع عسيري دعوى قضائية ضد السعودية في 28 مايو/أيار بسبب استهدافه ببرامج تجسس، قائلا أن الحكومة السعودية ضايقته، وأساءت استخدام معلوماته الخاصة، واخترقت هواتفه المحمولة بشكل غير قانوني. ولطالما سعت "السلطات السعودية" إلى تحديد هوية المعارضين المجهولين والتجسس على مواطنيها من خلال اتصالاتهم الرقمية. مستخدمة بذلك برنامج التجسس بيغاسوس في اختراق أجهزة نشطاء حقوقيين، منهم موظفون في منظمات حقوقية، وصحفيون، وسياسيون، ودبلوماسيون، وغيرهم، في انتهاك صارخ لحقوقهم.